

الإنسان قيمة عليا

المؤسسات فوق الأفراد

Al-Hag

نشرة داخلية تصدرها لجنة الإعلام في حزب الصواب كل يوم اثنين وخميس

آخر حديث

خداع مستمر

بعدما ما أغلقت فصول محو الأمية أبوابها وأدبر موسمها، يطل اليوم علينا موسم مفوضية الأمن الغذائي في تلازم مع فصل الصيف بشكل يثير الدهشة والاستغراب، لم نتمكن معه من التمييز إن كان ذلك التلازم عنق أو تلازم صراع. فالمواطن الذي يعاني من ارتفاع في الأسعار تجاوز كل التصور اشترأت أعناقه إلى الحملة الإعلامية المرافقة لجولات مفوض الأمن الغذائي، عليها تأتي بما يخفف عنه وطأة الغلاء وقلة المراعي وواقع البؤس الجماعي الذي تعاني منه مناطق البلاد الرعوية .

إن تلازم " الصراع " بين المفوضية وفصل الصيف حالة نادرة على أرض الواقع ، إلا أن " المتفانين " وأصحاب " النيات الطيبة " خاصة من المنمنين لا يزالون يذكرون ما رشح عليهم من البرنامج الاستعجالي الذي نفذته الحكومة في صيف 2003 الذي استفادوا منه بنسبة أو بأخرى رغم إدراكهم بأنه لم يكن إلا في إطار حملة الرئيس الانتخابية – هؤلاء يرون أن من واجب الدولة ومن حقهم عليها أن تؤدي مهمتها في مواجهة أي خرق كائن أو محتمل للأمن الغذائي الوطني، ويعتبرون أن حالتهم وإن لم تأت في المقدمة فإنها من بين الأولويات الأساسية لأنهم يرون في ارتفاع الأسعار تحديا خطيرا لذلك الأمر . وعلى ذلك يتوقعون أن تقوم المفوضية بتنفيذ وعودها بضخ كميات من الحبوب في مقدمتها القمح الذي ناهز سعر خنشته منذ منتصف الشتاء الماضي 5000 أوقية ، مما سيكون له تأثير مزدوج ، إذ سيؤدي إلى خفض الأسعار عموما لصالح المواطن من جهة، ويعزز من قدرات المنمنين خاصة في مواجهة الجفاف من جهة ثانية . أما الواقعيون، الذين يرون التلازم بين الصيف والمفوضية تلازم عنق، فلا يرون فيما حدث في 2003 سوى ذر للرماد في العيون لم يمنع من ذهاب القسم الأكبر من المبالغ المخصصة له إلى مئواه المعروف للجميع والمسكوت عنه رسميا .

فصولات مفوض الأمن الغذائي وجولاته في طول البلاد وعرضها بعد بيات فصول " رخاء وأمن " طويلة ليست إلا لإضفاء شرعية زانفة على عملية نهب وسطو على قوت وأموال المواطنين في إطار من التلاعب بمشاعرهم وأحاسيسهم مما يضيف إلى معاناتهم الأصلية في مواجهة أعباء صيف لاهب شحيح المراعي معاناة انتظار ومطاردة أمل كاذب شكلته عشرات الندوات الدعائية .

أزمة موريتانيا القاتلة هي في تحكم مافيا لا ترحم في أمورها العامة ، مافيا جعلت من البلاد سوقا للفساد وممرا للمهربين والمغامرين . ففي دراسة أعدتها _ crisis- group _ ونقلتها إذاعة فرنسا الدولية صباح أمس ذكرت أن حجم العائدات من تهريب سجنار المارلبورو العابرة من منطقة لمغيط بلغ مليار دولار سنويا!!

إن هذه المافيا التي درجت على التجارة غير الشرعية، والتي يشكل مهربوا السجنار جزء منها، هي من يسيطر على المؤسسات النقدية في البلاد (البنوك) بعد أن انتزعت أو تسلمت ملكيتها من الدولة بطرق الله وحده أعلم بحقيقتها ، وهي من تملك شراك التأميم ، ومن يحتكر استيراد جميع المواد الغذائية والأدوية والبضائع الأساسية الأخرى ، وهي من يسيطر على شراك الصيد البحري، وهي من يهيمن على النقل البري والبحري والجوي وهي من يشارك في ملكية شراك الهاتف النقال، وهي من تحكم قبضتها على توزيع المحروقات، ومن يتولى تمثيل الشركات الأجنبية في عمليات المناقصة مع الدولة التي تتدخل لتنفيذها ، وهي من استولى على تمثيل شراك البترول في كل ما يتعلق باليد العاملة والنقل والمسائل اللوجستية الأخرى ، والأدهى والأمر من ذلك كله هو أن تلك المافيا المتشكلة من أفراد أو عائلات قليلة، هي من يعين في الوظائف السامية من يرونها جديرا بتمثيلهم في ذلك .

مصيبة موريتانيا إذا هي هذه المافيا التي تهرب الأموال إلى الخارج وتسهر على نهب ثروة البلاد دون رادع ولا وازع من حياء أو ورع . الثروة نهبت، السمك أصبح على حافة الانقراض من جراء عمليات النهب التي طالت بيضه وصغاره . الأسعار في ارتفاع مستمر، والمجاعة تهدد حياة المواطنين، والبطالة تزداد باطراد، والحالة الصحية يرثى لها ، والأمور تسير من سيئ إلى أسوأ، والمسئول عن ذلك كله أفراد في الظل يخضعون البلاد والعباد لعملية تفكير مستمرة، تحايلوا على المشاريع العامة وحولوها إلى غنائم خاصة ، استغلوا سيطرتهم على أجهزة الدولة لتسهيل عملياتهم الضارة ، فالشرطة أصبحت أداة في يد اتحادية النقل لجباية غراماتها، وإدارات الدولة سخرت للتغطية على عمليات المهربين وعلى هذا النهج يتنافس المتنافسون .

رأي حر

عندما أتناول القلم والورق لا يساورني شك في أنما سأكتبه لن يكون رائعة من روائع نزار قباني، ولا حتى ملحمة كملحمة الشاعر الجزائري العملاق مفدي زكريا .

ولكنه، الكلمة الضائعة من قاموسنا، واللحن الميت في صدورنا، والصوت المبحوح المخنوق في حناجرنا .

صراحة لا أمتهن الكتابة، أكتب فقط حين أرى أنني مستعد لأكتب، هذه المرة قررت أن أكتب، سأكتب عن شيء واحد أرى أنه أهم موضوع للكتابة على الإطلاق، في هذه الظروف، وأقرب شيء لي عندما أكون مستعدا لأكتب.

لن أكتب عن أزمة المياه، ولا عن أزمت الجوع المتصاعدة، ولا حتى السكن .

لن أكتب عن أزمة التعليم، التي يبدو أن حلها بدا من المستحيل، حتى أنني لن أكتب عن معاملات التجار الدنيئة لابتزاز المواطنين، ولن أكتب عن الحالة المعاشية لتسعين في المائة من سكان هذا البلد المسكين .

لن أكتب عن التسبب الإداري، ولا عن اختلاس المال العام، ولا حتى عن ممارسات المسنولين التي تثير الاشمزاز للحصول على أهدافهم الدنيئة على حساب الآخرين .

لن أكتب عن الأسباب الحقيقية، التي جعلت الهجرة هي الحلم الجميل، لكل أبناء هذا الوطن الضائع، بين مخالب بعض الفرسان الملتئمين .

لن أكتب عن تجاوزات الشرطة وخرقها للقوانين، وتحصيل أفرادها للمال، وبناء مشاريعهم الخاصة على حساب المواطنين.

صراحة، لن أكتب عن ما يدور في شوارع تفرغ زينة، وأزقة الكبات، حتى أنني لن أذكر المسافة بينهم، رغم أنها لا تتجاوز بضعة أمتار.

يبدو أننا اعتدنا على هذه الأزمت، حتى أن هناك من يعتبرها جزء من حياتنا اليومية العادية، نظرا لكونها مشاكل نعيش معها منذ عقدين من الزمن، لكن الجديد اليوم، هو هل سنبدأ أيضا في التعايش مع حلقات الصراع ضد ما يسمونه بالإرهاب؟ أم أننا تجاوزنا مرحلة الأزمت الصغيرة نحو الأزمت الدولية الكبرى المتمثلة في الصراع مع الجماعات الإرهابية المسلحة؟ أو أن نعتبرها فقط مكاسب مبدئية عادية لاستغلال النفط؟

وتبعاً لذلك على من نستطيع أن نضع اللوم؟ هل هو النظام العامل بارتجاله الذاتي المنغلق؟ أم على المعارضة المهمشة والمصنفة بين لائحة ألد الأعداء" والطيبين المسؤولين الذين لم ينقطع معهم الحوار"؟

على كل حال لا أرى ضرورة للإجابة على هذه التساؤلات لأنني لا أرى فيها حلا لمشاكلنا وأزمتنا المتلاحقة .

الحل كما أتصور، كامن في تطبيق كامل لديمقراطية حقيقية .

نعم الديمقراطية هي موضوعي المفضل، وأتمنى أن تكون موضوعا لكل الأقسام، الديمقراطية هي الحل الحقيقي لكل الأزمت من أزمة المياه، وحتى أزمت الصراع على السلطة.

تطبيق الديمقراطية هو الخلاص، والحل الفعلي لكل الأزمت، ولكن فقط الديمقراطية الحقيقية، المبنية على أساس العدالة والمساواة، وتحقيق مبادئها الأساسية، كفصل السلطات، واستقلال القضاء والحريات السياسية، والتداول على السلطة بصفة سلمية...

الشيخ ولد اسحاق

آخر الأخبار

** عقد يوم الجمعة 17/06/2005 اجتماع هام بين الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي وحزب الصواب في مقر الحزب الوحدوي ، وتناول النقاش جملة من القضايا السياسية المرتبطة بالوضعية العامة للبلد وآلية التنسيق بين الحزبين .

وقد مثل الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي وفد رفيع المستوى برئاسة الأمين العام المساعد في حين مثل حزب الصواب وفد رفيع المستوى كذلك برئاسة الأمين العام .

** انعقدت الجمعية العامة لفرع حزب الصواب في بلدية "الخط" بمقاطعة المذرذرة يوم الجمعة 17/06/2005 تحت إشراف مبعوث القيادة السياسية للحزب الكاتب المكلف بالتنظيم.

وانتخبت الجمعية مكتب الفرع على النحو الآتي :

- 1- أمين الفرع : أحمد ولد بكار ولد أحمد سالم
- 2- الأمين المساعد : المختار ولد احمد ولد اماده
- 3- أمين التنظيم والتعبئة : محمدن ولد سيدي الفالي
- 4- أمينة النساء : الزهرة بنت سيدي عبد الله
- 5- أمين الشباب والطلبة : النابغة ولد سيدي
- 6- أمين الشؤون الاجتماعية محمدن ولد وجاهه
- 7- أمين الثقافة : باب ولد أحمدو السالم
- 8- أمين الخزانة : أحمدو ولد أحمد ولد السيفر

كما انتخبت الجمعية مناديبها على النحو الآتي :

- 1- البانون ولد أحمد ولد اباه
- 2- محمدن ولد وجاهه
- 3- الرفيع ولد سيدي
- 4- سيدي ولد السيفر
- 5- محمدن باب ولد محمد عبد الحي

** أصدرت الرابطة الموريتانية لحقوق الإنسان والتنمية - تحت الترخيص - التي يترأسها الأستاذ أحمد فال ولد أحمدو الخديم بيانا شجبت فيه العدوان على مفرزة من الجيش الوطني في بلدة "المغيطي" ودعت الرابطة إلى النظر بعين الاعتبار لحجم الخطر الذي يواجه الوطن، داعية إلى خلق الأجواء الملائمة لتجاوز الوضعية الراهنة .

بإمكان القراء الكرام لنشرة الحق مطالعتها على موقعها الجديد:

WWW.AL-HAG.INFO